وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه الشمس التي وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعل هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اى تضيء الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سمو ثم الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر وتم يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيدا وكونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهمل المصنف الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المستفاد للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه وما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يفتر عن ضبط وامثال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال وان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ليدل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وهو في الدرجة الاولى اعتراف عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين

احدهما



احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلام في تقرير تقوي الحكم بدليل على عكسه وذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى ولكان ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسانيد مترتبة في التقديم والتاخير اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف اسناده اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققها لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله